

نشر المعرفة في البلدان العربية



يقدم هذا الفصل تحليلاً، وتقييماً، لأولى العمليتين المجتمعتين الأساسيتين لمنظومة المعرفة، أي نشر المعرفة، في البلدان العربية في الوقت الراهن من خلال دراسة تفصيلية لحال التنشئة، والتعليم، ووسائل الإعلام التقليدية، ووسائل الاتصال والإعلام الأحدث، والترجمة.

نعني بنشر المعرفة عملية تتجاوز مجرد نقل المعلومات والبيانات، وإن كان من الضروري أن يصحب عملية نشر المعرفة نقل أو توصيل للمعلومات عبر وسائط متعددة. فالتحدي الحقيقي هو كيف تتحول المعلومات إلى مخزون معرفي قادر على تفعيل عملية إنتاج المعرفة وتكوين رأس مال معرفي يساهم في التنمية الإنسانية.

ويتم نشر المعرفة من خلال التنشئة ومراحل التعليم المختلفة، وأيضاً عبر وسائل الإعلام، والترجمة من اللغات الأخرى. ولهذا يتضمن هذا الفصل محاولة لتوصيف وتحليل عملية نشر المعرفة في البلدان العربية. ونشير بداية إلى مآزق قلة البيانات الدقيقة التي تتيح لنا الوصول إلى نتائج محددة عن الوضع في البلدان العربية.

التنشئة

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب الأفراد بمقتضاها المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم والدوافع والتجديدات والأنماط التي تؤثر في تكيف الفرد مع بيئته الطبيعية والاجتماعية والثقافية. ورغم أن التنشئة الاجتماعية تمتد كعمليات تعلم في مراحل حياة الفرد المختلفة، إلا أن مرحلة الطفولة تعد أكثر المراحل حساسية وتأثراً بها. وعلى الرغم من مركزية الأطفال في عملية التنشئة، فننادراً ما ينظر لهم كأفراد فاعلين ومؤثرين في هذه العملية. إلا أن هذه النظرة التقليدية بدأت في التغير تدريجياً في أوائل الثمانينات نتيجة للدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية التي أكدت أهمية خبرة الطفل الاجتماعية وأسلوب تعلمه واكتسابه للمعرفة في عملية التنشئة.

هناك ثلاثة أنواع من التنشئة هي: الأسلوب المتسلط، والمتساهل، والحازم. وتبين الأبحاث أن الأطفال الذين تربوا في كنف والدين يستخدمان الأسلوب الحازم، أظهروا تكيفاً أكبر من الناحية النفسية والاجتماعية، وكانت درجاتهم أعلى في التحصيل العلمي وتقدير الذات (بوري، بالإنجليزية، 1998). وتشير الدراسات إلى أن أكثر أساليب التنشئة انتشاراً في الأسرة العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية. هذا يؤدي إلى زيادة السلبية وضعف مهارات اتخاذ القرار ليس فقط في السلوك وإنما في طريقة التفكير، حيث يتعود الطفل من الصغر على كبح التساؤل والاكتشاف والمبادرة (الصويغ، ورقة خلفية للتقرير).

التعليم

خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) إلى أنه بالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن الوضع العام للتعليم لا زال متواضعاً مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في بلدان العالم النامي، وبالتأكيد مقارنة باحتياجات التنمية الإنسانية.

فما زال التوسع الكمي في التعليم منقوصاً

إن أكثر أساليب
التنشئة انتشاراً في
الأسرة العربية هي
أساليب التسلط
والتذبذب
والحماية الزائدة
مما يؤثر بصورة
سلبية على نمو
الاستقلال والثقة
بالنفس والكفاءة
الاجتماعية.

عبد العزيز المقالح: دور الأمية في إعاقة المعرفة والتحديث

الإطار 1-2

وهناك، وما زال في استطاعة أي متطرف متعصب أن يعمل على تهبيح عشرات الآلاف من الأميين ضد أي مستنير، وأن يستثير الأمية الواضحة والكامنة لتغدو سداً في وجه كل مشروع لتحديث التعليم والثقافة.

والخلاصة، أنه لا أمل في تحقيق مناخ صحي ومعرفي وتعليمي ديمقراطي في أقطار خاضعة لواقع تفرص فيه الأمية سيطرتها شبه المطلقة وتعمل جاهدة على تدمير كل محاولة جادة للخروج من نفق الاغتراب عن العصر.

تؤكد محصلة التاريخ القريب - عربياً - أن الأمية كانت دائماً سبباً رئيسياً في الإبقاء على الأنظمة التقليدية المعادية للتطور. وعلى سبيل المثال، فقد كانت السلطة السياسية المتخلفة في اليمن في الأربعينات من القرن العشرين قادرة على أن تجعل الجهلاء من الآباء والأمهات لا يترددون في دعوة الحكام إلى قتل أبنائهم المستنيرين الذين يتهمهم هذا الحاكم بالزندقة وبيع الإسلام للأجانب. وما أظن الأمر اختلف كثيراً مع بداية القرن الحادي والعشرين، ليس في اليمن وحدها، وإنما في سائر الأقطار العربية باستثناءات بسيرة هنا

يكمُن التحدي الأهم في مجال التعليم في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة.

إنّ تردي المرتبات للمعلمين يضطرهم إلى القيام بأعمال أخرى تجعلهم غير قادرين على إعطاء تلاميذهم الرعاية الكافية.

بسبب ارتفاع معدلات الأمية، خاصة في بعض البلدان العربية الأقل تطوراً وبين الإناث، واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، وتدني نسب الالتحاق بالمرحلة الأعلى من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة، وتناقص الإنفاق على التعليم خاصة منذ عام 1985. غير أن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في تردي نوعية التعليم (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، 47 - 51). ولذا نركز في معالجة مسألة التعليم هنا على منظور النوعية.

نوعية التعليم

يكمُن التحدي الأهم في مجال التعليم في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة. ومن المنطقي أن تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته، إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم، ومن أهمها سياسات التعليم، ووضع المعلمين، والمناهج وأساليب التعليم.

نوعية التعليم ما قبل المدرسي

يعتبر التدخل المبكر الموجه لخدمة الطفل وأسرته استثماراً له مردود اقتصادي واجتماعي على المدى البعيد. إن دماغ الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة يكون مرناً وحساساً في مدى تأثره بالبيئة أكثر من دماغ الأطفال الأكبر عمراً، وهو يتطور ويتبلور تبعاً لما يتعرض له من خبرات في بيئته الخارجية. وتصل الأجزاء الحسية في الدماغ إلى ذروتها في النمو عندما تكون البيئة المحيطة غنية بالمثيرات الحسية بما تتضمنه من منبهات لحواس اللمس والنظر والصوت والشم والتذوق. ومن أجل تنمية قدرات الطفل وتوسيع مداركه لكي يصبح عنصراً فعالاً في مجتمع المعرفة، يتعين الانتباه إلى أسلوب التربية داخل محيط الأسرة وداخل رياض الأطفال. هذا، بطبيعة الحال، إلى جانب توفير سبل الرعاية الصحية، وتأمين حياة كريمة للطفل في مجتمع تسوده قيم الحرية والعدالة.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم ما قبل الابتدائي في بعض الدول العربية، إلا أن نوعية التعليم المقدم في معظم رياض الأطفال في الوطن العربي مازالت لا تلبّي متطلبات النهوض بقدرات الأطفال وتنميتها من أجل تنشئة جيل قادر على الإبداع والابتكار. وفي الأغلب، تركز رياض الأطفال على تعليم القراءة والكتابة دون

الاهتمام بالنمو المتكامل للطفل. ويمكن تحقيق هذا النمو المتكامل من خلال توفير المواد والأدوات التعليمية المناسبة، والمعلمين المدربين، والبيئة التربوية المواتية التي تساهم في تنمية حواس الطفل وتطوير قدراته الجسمانية والعاطفية والاجتماعية والفكرية. وتتسم هذه البيئة ببعض العناصر الأساسية لنمو الطفل الصحي، مثل توفير فرص اللعب، وإيجاد مساحة الحرية المتاحة له في الحركة والتعبير والاختيار واتخاذ القرار، واحترام ذات الطفل لتشجيعه على الشعور بالثقة بالنفس. كما تتسم البيئة الصحية بأسلوب في التعلم من خلال التفاعل وليس التلقين، أي تفاعل الطفل مع الأدوات والأنشطة المتوافرة، وتفاعله مع الأطفال الآخرين، ومع الكبار أيضاً.

نوعية التعليم المدرسي

وضع المعلمين والمعلمات

لتقييم مستوى التعليم، علينا تلمس قدرات المعلمين على تحفيز التلاميذ والتفاعل معهم وتشجيعهم على الابتكار والتفكير النقدي الخلاق. والمعلومات المنشورة عن مثل هذه المؤهلات والقدرات نادرة، وتقتصر على الملاحظات الشخصية والانطباعات العامة. مما لا شك فيه أنه هناك عدداً كبيراً من المعلمين من ذوي الخبرة والمؤهلات العالية الذين يلعبون دوراً حيوياً في إنجاح العملية التعليمية. ولكن توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر بالسلب على قدراتهم، منها تردي مستوى المرتبات للمعلمين في بلدان عربية كثيرة مما يضطر المعلمين في كثير من الأحيان إلى القيام بأعمال أخرى تستنفد طاقاتهم وتجعلهم غير قادرين على إعطاء تلاميذهم الرعاية الكافية. كما يؤثر سلباً على قدرات المعلمين نقص الإمكانيات المتاحة، وسوء المناهج، وظاهرة تكديس الفصول في بعض البلدان العربية ونوعية التدريب الذي تلقوه، فهم في الأغلب تخرجوا من كليات ومعاهد عليا يسود فيها التلقين وقلة التفكير النقدي. هذه العوامل تؤثر بالسلب على قدرات المعلمين وتكبل رغبتهم في التفاعل الخلاق مع تلاميذهم.

المناهج وأساليب التعليم

بالمعنى التقليدي، تتلخّص المادة التعليمية بالمنهاج، الذي يشمل الكتاب المدرسي المفترض أن يضمّ بين غلافه أفضل ما تمكّن أصحاب القرار والمؤلفون أن يتفقوا عليه كتجسيد لما يعتبرونه ضرورياً أو جديراً بالتعليم والتعلم. من الناحية الشكلية، لا يبدو المنهاج التعليمي في البلدان

المغرب: إشارات متضاربة حول اكتساب المعرفة

توجه الدولة كامل العناية والاهتمام لكل مستويات التعليم. وقد أوجبت الحكومة في هذه الخطة أنه بحلول: ● سبتمبر 2002، يجب أن يلتحق كل الأطفال من ذوي العمر ست سنوات فأكثر بأقرب مدرسة. ● سبتمبر 2004 تعميم التسجيل في السنة الأولى لمدارس الحضانة. ● 2005 يصل 80 ٪ من كل المسجلين في مدارس الحضانة نهاية التعليم الابتدائي.

وكمحصلة لذلك، فقد ارتفع معدل تسجيل الأطفال في عمر السادسة من 37 ٪ في العام الدراسي 1997 / 1998 إلى 91٪ في العام الدراسي 2001/2002 كما ازداد معدل تسجيل الأطفال في فئة العمر 6-11 سنة من 69٪ إلى 90٪ خلال الفترة نفسها.

المصدر: التقرير الطُوري المعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني.

المغرب، مثلاً، يزيد عدد التلاميذ على 45 تلميذاً، لكل صف، في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، يُقدَّر أن 40٪ من الخريجين يبقون دون عمل، كما يترك 50٪ من الطلبة الجامعة قبل إكمال دراستهم.

ويمكن أن نجد إحصائيات أكثر إشرافاً في الزيادة الكبيرة في "مقاهي الفضاء الإلكتروني" التي زادت من 500 في عام 1999 إلى 2500 مقهى في عام 2001 أي بنسبة 400٪. كما سجلت مواقع الإنترنت تطوراً هائلاً بنسبة 700٪ خلال الفترة نفسها. كما ازداد حجم المعاملات الإجمالي لشركات الاتصالات إلى نحو ثلاثة أضعاف بين عام 1997 إلى 2001، وذلك من 6 بليون درهم إلى 16 بليون درهم.

ومن أجل معالجة مشاكل التعليم، فقد أعلن أن عقد "2000-2009" هو "عقد التعليم والتدريب في المغرب"، مقتضياً أن

لا تطبق معظم الأسر المغربية كلفة تعليم أطفالها في مدارس حضانات الأطفال. فبعض هذه الأسر يسجل أطفالها في الكتاتيب (المسجد) ذات الكلفة المنخفضة، حيث يتعلمون القراءة والكتابة والدين على أيدي معلمين ليسوا مؤهلين في تربية الأطفال والعناية بهم. أما الأسر التي ليس بمقدورها تحمل كلفة التعليم في هذه الكتاتيب فتترك أطفالها لعناية أحد أفراد الأسرة، غالباً شقيق غير متعلم، أو تدعهم يلعبون في الشوارع إن تجاوزت أعمارهم الست سنوات.

كما كان تسجيل الإناث في المدارس، في عام 2000، منخفضاً. وقد بلغت نسبة تسجيل الإناث في المراحل التعليمية الثلاث الأولى 45٪ فقط.

أما أوضاع المدارس فتحتاج إلى الكثير من التحسين، وبخاصة في بعض مناطق المغرب. ففي منطقة طنجة- تطوان في شمال

تكرس المناهج

الدراسية العربية

الخضوع والطاعة

والتبعية، ولا

تشجع التفكير

النقدي الحر.

ويجتنب محتوى

المناهج تحفيز

التلاميذ على نقد

المسلّمات

الاجتماعية أو

السياسية، ويقتل

فيهم النزعة

الاستقلالية

والإبداع.

العربية تبدو وكأنها تركز الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع التفكير النقدي الحر. فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلّمات الاجتماعية أو السياسية، ويقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع (منير بشور، ورقة خلفية للتقرير).

وبشكل عام، إن المناهج في البلدان العربية، بدءاً من المرحلة الابتدائية، أو حتى ما قبلها، تبدو تجسدياً لمفهوم يعتبر عملية التعليم كما لو أنها عملية إنتاج صناعي تلعب فيها المناهج وتقريعاتها والمضامين المشتقة منها دور القوالب المفترض أن تنصب فيها عقول الناشئة.

تتعدد في دول العالم أساليب توصيل المعلومات، فمنها المحاضرة، ومنها حلقات النقاش وورش العمل، والعمل التعاوني والعمل المخبري وغير ذلك. لكن في البلاد العربية تكاد المحاضرة والإلقاء من جانب المعلم تطغى على كل ما عداها من أشكال، يقابلها، من جانب التلميذ أو الطالب، الحفظ والترداد و"التسميع". أما الأدوات المستخدمة فأكثرها شيوعاً أو طغياناً هو الكتاب المدرسي أو المذكرات أو الملائم أو المخصّصات للدراسة. ومن سمات علاقة التواصل في الفعل التعليمي: التلقين، كتاب يحتوي نصوصاً غير قابلة للنقاش، تشيأت فيه المعرفة، وبدت حقائق مطلقة، وامتحانات لا تقيس إلا الحفظ والتذكّر.

العربية مختلفاً كثيراً عما هو متبع في كثير من بلدان العالم.

لقد بدأت عدة من دول عربية خلال العقد الأخير بتنفيذ مشاريع للتطوير التربوي. وتتصب جهود التطوير هذه بوجه خاص على مراجعة المناهج الدراسية وإدخال التعديلات على محتواها من قبل فرق وطنية. وعادة لا ينشأ خلاف حول مضمون المواد العلمية، باستثناء بعض الموضوعات التي يرى البعض أنها تمس المعتقدات الدينية، مثل تعليم أصل الوجود ونظرية النشوء والارتقاء، أو موضوعات قد تمس محرمات اجتماعية مثل تعليم الثقافة الجنسية. أما المواد الإنسانية والاجتماعية فنظراً لعلاقتها وتأثيرها المباشر على أفكار الناس ومعتقداتهم، تقوم السلطة القائمة على إصدار المناهج والكتب المدرسية برعايتها مباشرة، فتأتي مثقلة بالافتخار بمنجزات الماضي، والثناء على الذات، ووضع اللوم على الأجنبي، وتكريس مشاعر الولاء وتقاليد الطاعة والتأييد للنظام القائم. وليس من غير المألوف أن تبدأ الكتب المدرسية، في كثير من البلدان العربية، بصورة تنصّر الصفحة الأولى للحاكم أو لرئيس الدولة، حتى في الكتب الحيادية كالعلوم والرياضيات، أو دفاتر الأشغال والواجبات المدرسية.

ويرى بعض الباحثين أن المناهج الدراسية

سياسات التعليم

195 مدرسة إلى 575 مدرسة. بالإضافة إلى ذلك، انتشرت منذ الثمانينات المدارس الأجنبية الخاضعة لإشراف أجنبي وتدرس مناهج لا تخضع لإشراف وزارات التعليم العربية، مما نتج عنه فوضى في أنواع الشهادات التي يحصل عليها التلاميذ في البلد نفسه.

قياس نوعية التعليم

تعتري عملية تقييم نوعية التعليم المتاح في البلدان العربية صعوبات شديدة بسبب قلة البيانات والمعلومات المتاحة. وتتفاقم الصعوبات نتيجة الغياب شبه الكامل للقياسات المقارنة، بين البلدان العربية نفسها من ناحية، وبين البلدان العربية وباقي العالم، خاصة عبر الزمن. وفيما يلي ملامح من بعض الدراسات في هذا المجال.

تتوافر مؤشرات عن نوعية التحصيل التعليمي في التعليم الأساسي من عدد من الدراسات المتخصصة في بعض من الدول العربية تشمل عُمان ومصر والبحرين؛ ويعيب هذه الدراسات أنها لم تصمم وتنفذ على أسس قابلة للمقارنة بحيث يمكن التوصل لاستخلاصات قوية ذات طابع عام ومقارن. ومع ذلك تتيح نتائج هذه الدراسات لمحات مهمة عن نوعية التعليم الأساسي في البلدان العربية التي أجريت فيها.

في عُمان، نُفذت حتى الآن أربع دراسات لتقييم التحصيل التعليمي في الصفوف الرابع والسادس والثامن والتاسع في اللغة العربية والرياضيات والعلوم والمهارات الحياتية. ويمكن تقديم الاستخلاصات التالية عن مستوى التحصيل التعليمي في الصفوف الرابع والسادس والتاسع (نادر فرجاني، 2002).

● يقل متوسط الدرجات في جميع المواد عن مستوى التميز، أو ما يسمى قاعدة 90/90 (وتقضي بحصول 90% على الأقل من التلاميذ على 90% على الأقل من الدرجات في اختبار معياري يقيس إتقان الكفايات المخطط تحصيلها).

● تتفوق البنات على البنين في التحصيل التعليمي في جميع المواد.

وفي مصر، يقوم دليل من دراسة ميدانية كبيرة على أن إتقان المهارات الأساسية التي يفترض أن ينقلها التعليم الابتدائي، في القراءة والكتابة وفي مبادئ الرياضيات، متدن- حوالي 40% و 30%، على الترتيب- (نادر فرجاني، 1994).

تعاني السياسات التعليمية في كثير من البلدان العربية من غياب رؤية متكاملة واضحة للعملية التعليمية وأهدافها. فمشكلات محتوى المناهج، وشكل الامتحانات وعملية تقييم التلاميذ، ووضع اللغات الأجنبية كلها مسائل لن يتم حسمها بدون صياغة لرؤية واضحة ومتكاملة لهدف التعليم ومقتضياته. وتتسم سياسات التعليم في بعض البلدان العربية، إضافة، بقدر عال من التذبذب.

ويمكن اعتبار السياسات المتصلة بتعليم اللغات الأجنبية في المدارس العربية مؤشراً دالاً على غياب رؤية تعليمية واضحة تسعى إلى تأسيس آليات لامتلاك العلم ونشره وذلك من خلال تقوية اللغة القومية وتطويرها بحيث تصبح قادرة على استيعاب العلوم الحديثة وتوطينها، مع الحرص على تعلم اللغات الأجنبية في الوقت نفسه.

وإذا أخذنا مسألة تعليم اللغات الأجنبية مثلاً على غياب سياسات واضحة للتعليم في البلدان العربية، تظهر أمامنا صورة شديدة التعقيد والتباين. على صعيد الواقع، فإن دولة عربية واحدة (لبنان) أبقت اللغة الأجنبية بين المواد المقررة منذ الاستقلال بدءاً من الصف الابتدائي الأول، كما سمحت، منذ العام 1995 باستعمال اللغة الأجنبية لتدريس الرياضيات والعلوم (في المدارس الحكومية). أما في بلدان المغرب العربي، فاللغة الأجنبية (الفرنسية) حافظت على وجودها بالرغم من محاولات التعريب الكثيرة، ولكنها لا تدرّس قبل الصف الثالث الابتدائي في تونس والمغرب، وقبل الرابع الابتدائي في الجزائر (في المدارس الحكومية). وبعض البلدان العربية اتخذت مواقف بتأخير تعليم اللغة الأجنبية حتى الصفين أو الصفوف الثلاثة الأخيرة من التعليم الابتدائي. ومن هذه البلدان العراق، ومعظم دول الخليج. وبدأت في السنوات الأخيرة بعض الدول كمصر وسوريا وليبيا واليمن تدرك أهمية البدء المبكر في تدريس اللغة الأجنبية، فأدخلت تعليم اللغة الأجنبية بدءاً بالصفوف العليا من التعليم الابتدائي بدلاً من التعليم الثانوي. أما الأردن فقد بدأ مؤخراً بتدريس اللغة الإنجليزية ابتداءً من الصف الأول الابتدائي في مدارسها الحكومية.

ولا بد من الإشارة إلى ظاهرة بزغت في مصر حيث نشأت مدارس يتحمل فيها أهل التلاميذ رسوماً مرتفعة نسبياً تسمى مدارس لغات (حكومية وخاصة)، تشمل مناهجها لغتين أجنبيتين، بدل اللغة الواحدة، وتدرّس العلوم والرياضيات بلغة أجنبية. وقد ارتفع عدد هذه المدارس على مدى السنوات العشر الأخيرة من

يقتضي النهوض

بالتعليم تأسيس

آليات لامتلاك

العلم ونشره وذلك

من خلال تقوية

اللغة القومية

وتطويرها بحيث

تصبح قادرة على

استيعاب العلوم

الحديثة وتوطينها،

مع الحرص على

تعلم اللغات

الأجنبية في الوقت

نفسه.

وفي البحرين أظهرت نتائج بحث: "تقييم مخرجات التعليم الأساسي في نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي" (وزارة التربية والتعليم، دولة البحرين، ومركز "المشكاة" للبحث، 2001) انخفاض التحصيل التعليمي للتلاميذ نتيجة لقلة إتقان الكفايات المقررة. فقد بلغ متوسط الدرجات في اللغة العربية 43,7 (من مائة) بانحراف معياري 24,2 على مدى يتراوح بين صفر ومائة. أما في الرياضيات فقد بلغ متوسط الدرجات 44,9 (من مائة) بانحراف معياري قدره 22,8 على مدى يتراوح بين صفر ومائة أيضاً. وجلي أن متوسطات الدرجات، في المادتين، منخفضة عن حد الإقنان.

وقد احتل تلاميذ العينة، في كلتا المادتين، كامل مدى الدرجات المسموح به تقريباً، من قرب الصفر إلى قرب الدرجة بكاملها مما يوحي بقدرة الاختبارات على التمييز بين مستويات التحصيل التعليمي المختلفة. ومن ناحية أخرى، تدل التوزيعات التكرارية لدرجات تلاميذ عينة الدراسة، على اتباع درجات الاختبارات، إلى حد كبير، للشكل الناقوسي المعتاد للدرجات في عينة كبيرة (تقل نسبة التلاميذ كلما زادت الدرجة عن المتوسط، أو قلت عن المتوسط).

إلا أن انحرافات التوزيع التكراري للدرجات عن النمط المثالي للتوزيع المعتاد، هي الأخرى، مهمة. على سبيل المثال، بالمقارنة بتوزيع درجات الرياضيات، يظهر في توزيع درجات اللغة العربية تركيز نسبي أكبر لتلاميذ العينة على الدرجات الأدنى، ويقل تكرار الفئات الوسطى. وتدلل هذه المشاهدات على ميل درجات التلاميذ في اللغة العربية للانخفاض عنها في الرياضيات.

أما بالنسبة للدراسات المقارنة مع دول العالم، اشتركت دولة عربية واحدة (الكويت) في الدراسة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم (دراسة الإتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم، بالإنجليزية، 1996) والتي شملت أبناء 41 بلداً في العالم قرب نهاية التعليم الأساسي (الصف الثامن). ويتعين الإشارة، بداية، إلى أن اشترك الكويت في الدراسة الدولية، وبوجه خاص بعد سنوات قلائل من تعرضها لأزمة الغزو وما ترتب عليها من تبعات مأساوية على البنية التعليمية، مادياً ومعنوياً، لهُو أمر محمود يتعين أن تقتدي به باقي الدول العربية. وربما كان الأهم هو أن الكويت تعد حالة متميزة عربياً من حيث توافر الإمكانيات المادية، خاصة في ضوء قلة حجم السكان، ومن حيث الكرم في تخصيص الموارد المالية للتعليم، ومن حيث عظم الإنجاز الكمي في التعليم. ومع كل ذلك فقد جاء ترتيب تلاميذ

الكويت قرب نهاية قائمة الإنجاز في كلا مجالَي الرياضيات والعلوم: في المركز التاسع والثلاثين. وكان متوسط درجات أبناء الكويت 392 و 430 (من ألف) على الترتيب، أي أقل من المتوسط العالمي (513 و 516) بـ 121 نقطة في الرياضيات و 86 نقطة في العلوم. وبالمقارنة برأس القائمة، سنغافورة (متوسط الدرجات 643 و 607 على الترتيب)، قل إنجاز أبناء الكويت، بـ 251 نقطة في الرياضيات و 177 نقطة في العلوم. ويلاحظ، على العكس من رأس القائمة، انخفاض إنجاز تلاميذ الكويت في الرياضيات عن العلوم، وزيادة انخفاض إنجاز الكويت عن المتوسط العالمي في الرياضيات عن العلوم. ومعلوم أن الرياضيات تمثل أساساً معرفياً حاسماً لعلوم المستقبل. وجدير بالذكر أن بلاداً مثل بلغاريا وتايلاند وإسبانيا وإيران سبقت الكويت في هذا التقييم.

ومغزى هذا المثل أن نوعية التعليم ليست رهنا بتوافر الموارد أو حتى بالإنجاز الكمي في نشر التعليم وإنما تعود إلى خصائص أخرى لصيقة بتنظيم العملية التعليمية وأساليب التعليم والتقييم.

وقد شاركت ثلاث دول عربية إلى جانب ثمان وثلاثين دولة أخرى في دراسة الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم 1999 وهي الأردن وتونس والمغرب. في مبحث الرياضيات حازت تونس على المرتبة التاسعة والعشرين (448 نقطة)، وحازت الأردن على المرتبة الثانية والثلاثين (428 نقطة)، أما المغرب فحازت على المرتبة السابعة والثلاثين (337 نقطة). ويذكر أن سنغافورة كانت قد حازت على المرتبة الأولى (604 نقطة)، في حين حازت جنوب إفريقيا على المرتبة الأخيرة (275 نقطة).

أما في مبحث العلوم فحازت الأردن على المرتبة الثلاثين (450 نقطة)، وحازت تونس على المرتبة الرابعة والثلاثين (430 نقطة)، وحازت المغرب على المرتبة السابعة والثلاثين (323 نقطة). وجاءت تايوان في المرتبة الأولى (569 نقطة)، وحلت جنوب إفريقيا في المرتبة الأخيرة (243 نقطة).

نوعية التعليم العالي

رغم وجود مؤسسات تعليم عال في الوطن العربي منذ أبعد من عشرة قرون، قام أغلبها على جامع مهم وتمويل أهلي من الهبات والأوقاف (مثل الأزهر في مصر، والفرويون في المغرب، والزيتونة في تونس)، تبقى السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية هي حداثة العهد، فتلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع

تبين الدراسات

ضعف التحصيل

التعليمي وبوجه

خاص في اللغات

والعلوم

والرياضيات.

تتأثر نوعية التعليم المقدم في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية أيضاً، بعوامل كثيرة، من أهمها عدم وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية. وقد واجه التعليم العالي، خاصة في بداياته، مقاومة من أكثر من جهة. فلقد نشأت الجامعات الحديثة الأولى بمجهودات أهلية وبمساندة القوى الوطنية التي راودها حلم النهضة والتقدم. إلا أن هذه الجهود اصطدمت منذ البداية بالوجود الاستعماري المهيمن على معظم المنطقة العربية في ذلك الحين، فتنافرت النوايا وتعددت المصالح، مما أسفر عن خلل في المسار منذ البداية. وقد حاول جيل النهضة ترسيخ أسس البحث العلمي في الجامعات العربية ونجحت بعض المحاولات ولكنها لم يكتب لها الاستمرار.

ومن السمات المميزة لعدد من الجامعات في الوطن العربي قلة استقلالها ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة. وعلى الرغم من ذلك، تحول العديد من الجامعات إلى ساحة للصراعات السياسية والعقائدية، بسبب تقييد العمل السياسي بوجه عام. كما أن تشجيع السلطة لتيارات سياسية بعينها عندما ارتأت في ذلك خدمة لأغراضها، قد أثر سلباً على قدر الحرية المتاحة في التعليم والبحث.

ومن آثار حالة التبعية للنظم الحاكمة أن أصبح بعض الجامعات يدار وفقاً لمقتضيات المنطق السياسي الحاكم وليس وفقاً لخطة أو سياسة تعليمية حكيمة. فمثلاً، تعاني بعض الجامعات العربية من تكديس مخيف بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، إذ أصبح الإعلان عن أرقام المقبولين في الجامعات وسيلة لإرضاء المجتمع واستجلاب الترضية الاجتماعية.

تتأثر نوعية التعليم العالي أيضاً نتيجة انخفاض الإنفاق ومن ثم، الموارد المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في بعض البلدان العربية. فلقد جاء التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته. فالمكتبات الجامعية في جامعات كثيرة أصبحت دون المستوى، والمعامل (المخابر) أصبحت قديمة ولا تسع الأعداد المتزايدة من الطلاب، والفصول تكديست فتباعدت المسافة بين الطلاب والأساتذة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية من انخفاض حاد في المرتبات لا يسمح لهم بالتفرغ للتعليم، ناهيك عن البحث.

الأخير من القرن العشرين، ولا يتعدى عمر 57% منها الخمسة عشر عاماً. وهذه ملحوظة على قدر كبير من الأهمية. فمؤسسات التعليم العالي، وبوجه خاص الجامعات، تستغرق وقتاً لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتجوّد دورها المعرفي (نادر فرجاني، 1998، ب، 18-19).

الإطار 3-2

مشروع تقييم نوعية التعليم لمادتي الرياضيات والعلوم في البلدان العربية

النتائج بالمعايير العالمية ووضع سلم موحد لترتيب البلدان بالمقارنة إلى معيار مرجعية عالمية. والمنتظر أن تتيح هذه الدراسة للبلدان المشاركة الفرصة لقياس التقدم في إنجازات التعليم في الرياضيات والعلوم من خلال فحص الاتجاهات في المدارس الابتدائية (الصف الرابع) والمدارس المتوسطة (الصف الثامن). مع نهاية هذا المشروع، ستحصل البلدان المشاركة فيه على معايير عالمية حول مستوى الأداء في ظل السياسات التربوية المعتمدة والخطط المعتمدة والمؤسسات الفاعلة، بما في ذلك نتائج عالمية قابلة للمقارنة، حول أداء التلاميذ في مجالي الرياضيات والعلوم؛ ومعطيات عامة مرجعية حول المناهج والإرشاد والمدارس والتلامذة والمعلمين.

للمساهمة في معالجة النقص في قياسات نوعية التعليم، يقوم المكتب العربي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع "تقييم نوعية التعليم في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة لمادتي الرياضيات والعلوم في الوطن العربي". إذ يدعم المكتب العربي مشاركة خمسة بلدان عربية في دراسة الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم في عام 2003 "TIMSS" والذي تشارك فيه حوالي 54 دولة من ضمنها خمسة دول عربية أخرى. وتقوم بإجراء الدراسة المنظمة العالمية لتقييم التعليم والتي نفذت الدراسة ذاتها في عام 1995 والعام 1999. وفي إطار هذا المشروع سوف تجمع معطيات عامة حول المناهج والإرشادات المدرسية والتلامذة والمعلمين بشكل يسمح بمقارنة

الإطار 4-2

استخدام أسلوب التعليم الإبداعي في كليات الطب العربية

العملية التعليمية مشوقة فدور الطالب أن يحل ويبحث ويستتبط المعلومات والحلول. أما المعلم فله دور مختلف عن الدور التقليدي التلقيني، فهو منشط للعملية التعليمية يحفز الطلاب ويدفعهم إلى التفكير بطرح أسئلة ومفاهيم عامة.

يعتبر أسلوب التعليم الإبداعي "التعليم من خلال حل المعضلات" أحد أهم تطورات التعليم الطبي خلال 25 عاماً الماضية. ومنذ نشأته في كلية الطب في جامعة "ماكماستر" بكندا في عام 1976، أصبحت عدة كليات للطب في أنحاء العالم تتبنيه الآن كاستراتيجية تعليمية وكمنهج دراسي.

وفي الوطن العربي ثلاث كليات طب لها الريادة في استخدام هذه الاستراتيجية التعليمية وهي جامعة الجزيرة- واد مدني في السودان، وجامعة قناة السويس في الإسماعيلية في مصر، وجامعة الخليج العربي في البحرين. وبدأت الكليات الثلاث في زمن متقارب، في الفترة (1979-1982) ومازالت حتى الآن محافظة على هذه الفلسفة التعليمية مع تطوير مستمر للمناهج. وتعمل هذه الكليات كمنشط لتطوير التعليم الطبي في المنطقة العربية من خلال مراكز تطوير التعليم الطبي فيها، وقد عملت هذه المراكز على تدريب العديد من أعضاء هيئة التدريس في مختلف البلدان العربية.

إن الأسلوب الإبداعي في أساسه استراتيجية تعليمية تتميز باستخدام المعضلات الطبية كإطار لتعليم الطالب مهارة حل المشكلات والتعلم النشط. ففي هذا الأسلوب تتمحور العملية التعليمية حول الطالب وليس المعلم كما هو متبع في الأسلوب التقليدي، حيث أن الطالب هو المسؤول عن تعلمه، وهي سمة يعتقد أنها تهيؤه للتعلم المستمر والتطوير الذاتي في حياته المهنية. إن التعلم الذاتي والنشط يبعد الطالب عن أسلوب التعلم المبني على الحفظ والتلقي السلبي، وذلك ما يزيد من القدرة على الفهم والاستيعاب ويشجع التعلم العميق. ويؤدي هذا الأسلوب التعليمي أيضاً إلى اكتساب الطالب مهارات هامة مثل القدرة على الاتصال الجيد والعمل كعضو في فريق، إضافة إلى قدرة التحليل واستخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات الصحية بمفاهيمها المختلفة العضوية، والاجتماعية والنفسية. وفي هذا الأسلوب يجد كل من الطالب والمعلم أن

المصدر: جامعة الخليج العربي، البحرين.

نوعية تعليم علوم الحاسوب في الجامعات العربية

تبنى المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً لتحسين نوعية التعليم الجامعي في البلدان العربية تضمن مكوناً لتقييم نوعية التعليم في بعض الفروع العلمية حيوية الأهمية. وقد اشترك في المشروع منذ بدايته ست عشرة جامعة (12) عامة وأربعة خاصة تنتمي إلى إثنتي عشرة دولة عربية هي المغرب، والجزائر، ومصر، والكويت، والسودان، واليمن، وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة. وقد توافر من المشروع تقييم لنوعية تعليم علوم الحاسوب في جميع هذه الجامعات باستثناء جامعة الكويت التي انسحبت من المشروع قبيل البدء بالتقييم الخارجي من قبل المحكمين الدوليين.

يعتمد التقييم (الذي يتم على ثلاث مراحل هي التدريب، والتقييم الذاتي ثم التقييم الخارجي من قبل محكمين دوليين وعرب) على تطبيق خمسة معايير رئيسية للأداء هي المستوى الأكاديمي، والتدريس والتعلم، وتطور الطلبة، وموارد التعلم، وضمان الجودة وتحسينها¹، إضافة إلى أحد عشر معياراً تفصيلياً آخر.

وقد تكشف المشروع عن نتائج مهمة عن المستوى الأكاديمي للبرامج. في الوقت الذي حصل فيه جميع البرامج المشاركة - عدا واحداً فقط - على "الموافقة"، أي توفر الثقة في المستوى الأكاديمي للبرنامج، فإن الموافقة كانت دائماً من فئة "موافقة / مقبول" ولم يرق المستوى الأكاديمي لأي من البرامج إلى درجة "الموافقة / مع الإشادة"، أي إلى درجة التميز بالمقاييس الدولية.

بينت التقارير وجود قضايا عديدة تتطلب المعالجة بالنسبة إلى جميع عناصر المستوى الأكاديمي، أي المناهج والمقررات، وأساليب تقييم الطلبة، ومستوى إنجازاتهم. وعلى سبيل المثال فإن مقارنة محتوى مناهج الدراسة للبرامج المشاركة مع مناهج الاختبار الدولي لعلم الحاسوب كما حدده وكالة الخدمات الاختبارية التعليمية الأمريكية² تدل على قصور مناهج الجامعات المشاركة عن تغطية جميع المهارات

الأساسية لتعلم علم الحاسوب. فيبلغ عدد الجامعات التي تطابقت مناهجها بما يزيد عن 70% مع مناهج الاختبار الدولي ثماني جامعات فحسب. وبالنسبة لمدى التطابق مع كل من أجزاء مناهج الاختبار الدولي الرئيسية الخمسة، فإن مناهج أغلبية الجامعات تتطابق بما يزيد عن 70% مع كل من الجزأين التقليديين من المنهج فقط (أسس البرمجة وأنظمة البرمجيات) بينما لا يصل عدد الجامعات التي تتطابق مناهجها مع الأجزاء الثلاثة الأخرى (تنظيم وهندسة الحاسوب، نظريات علم الحاسوب والرياضيات الحاسوبية، المواضيع الخاصة) إلى ثلث العدد الكلي للجامعات المشاركة.

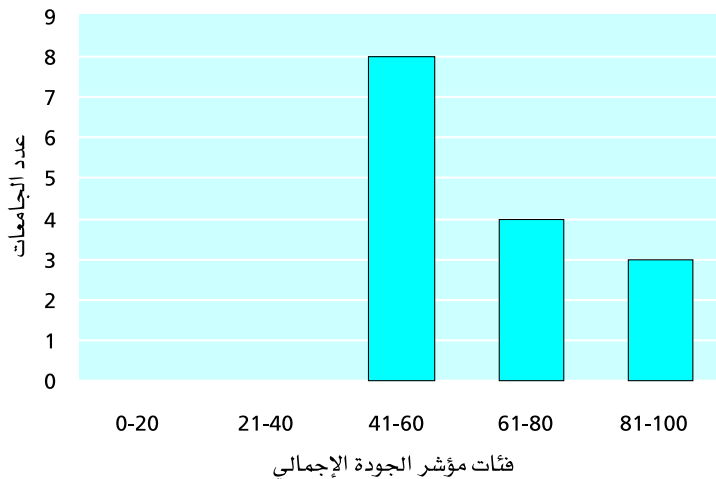
ويظهر من التقييم أن الجامعات الخاصة تتفوق، بوجه عام، على الجامعات العامة في الأداء.

أما على مستوى الجامعة فقد تراوحت قيمة مؤشر إجمالي للجودة، يلخص نتيجة التقييم على تسعة من المؤشرات التفصيلية، بين 42% و 91%، بمتوسط 60% تقريباً وكانت الغالبية من الجامعات الخمس عشرة (8 من 15) أقل من المتوسط، شكل (2-1).

ووفق المعايير المعمول بها يخلص التقييم إلى أن المعدل الإجمالي لسلة المؤشرات التفصيلية يقل عن مستوى "مقبول" لثماني جامعات،

شكل 2-1

توزيع الجامعات المتضمنة في التقييم حسب مؤشر الجودة الإجمالي



1 المستوى الأكاديمي: يعكس هذا المعيار الرئيسي مدى ثقة المقيمين في مجالات ثلاثة: تصميم المنهج ومستوى المقررات، ودقة وفاعلية أساليب تقييم الطلبة، والإنجازات الفعلية للطلبة.

أساليب التدريس والتعلم: ويمثل نتيجة التقييم للأساليب المستخدمة في التدريس والتعلم من حيث التنوع والكفاءة والملاءمة لأهداف البرنامج. فرض تقدم الطلبة عبر البرنامج: ويعتمد على كفاءة الأنظمة والترتيبات المستخدمة لإرشاد ودعم تقدم الطلبة عبر سنوات الدراسة. الموارد المتاحة للتعليم: ويعتمد على مدى توافر وكفاءة المصادر البشرية والمادية اللازمة للتعلم مثل هيئة التدريس، والمكتبات، والمختبرات والاتصالات. وتندرج المعايير الثلاثة الأخيرة تحت معيار أشمل هو "الفرص المتاحة للتعلم" إلا أن كلا منها يقيّم بصورة مستقلة. آليات ضمان الجودة وتطويرها: ويعتمد على كفاءة وفاعلية الترتيبات والأنظمة الداخلية المتوافرة بصورة منتظمة لمراقبة أداء البرنامج عبر مراحل تنفيذه وقدرة هذه الأنظمة على اتخاذ ما يلزم لتصحيحه وتحسينه.

تركز مناهج علم

الحاسوب على

الجوانب التقليدية

وتقتصر في مجالي

تنظيم وهندسة

الحاسوب

والرياضيات

الحاسوبية.

وسائط الإعلام

وسائط الإعلام التقليدية

يقوم دور مهم لوسائط الإعلام في نقل المعرفة، وأحياناً إنتاجها.

وقد لعبت وسائل الإعلام منذ نشأتها الأولى دوراً محورياً في نشر المعرفة. ولقد تحور هذا الدور مع صعود فئات من وسائل الإعلام إلى صدارة المنظومة الإعلامية مع التطور العلمي والتقني. ففي البدايات كان الذبوع لوسائل الإعلام المقروءة مما حد من أثرها في المجتمعات التي تستشري فيها الأمية. ولكن ظهور الإذاعة (المسموعة) فتح باباً جديداً لنشر المعرفة لا يتوقف على إجادة القراءة. وما لبثت الإذاعة المرئية (التلفاز) أن احتلت موقع الصدارة بين وسائل الإعلام التقليدية.

لكن الأهم من ذلك، من منظور التنمية الإنسانية وبناء مجتمع المعرفة هو العلاقة بين حرية الإعلام وتقدمه من جهة وبين ازدياد كل من الطلب والعرض على المعرفة من جهة أخرى. فكلما توسعت حدود حرية الإعلام وتعزز عمقه في قضايا التنمية الإنسانية من حكم صالح ومعرفة وتمكين النساء، كلما تجذرت التوجهات المجتمعية الممكنة للتحوّل نحو مجتمع المعرفة.

ويشهد العالم الآن تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. ولا نستطيع اليوم أن نتخيل أي شكل من أشكال المجتمع المعاصر دون الاعتماد على تداول المعلومات باستخدام الشبكات الإلكترونية الرقمية. كذلك أصبحت السيطرة على صناعة المعلومات والاتصالات شرطاً رئيسياً لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة في السوق العالمية، وغدت القنوات الفضائية، على سبيل المثال، مصدراً جديداً لإنتاج وصناعة القيم والرموز والذوق.

النفوذ إلى وسائط الإعلام

ما زال الإعلام العربي، ووسائطه النفوذ إليه وبنيتة التحتية ومضمونه، يعاني الكثير بشكل عام، مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع المعرفة. إذ تؤكد الإحصائيات الدولية أن المواطن في الدول العربية لا يتوصل بالقدر الكافي من وسائل الإعلام، ويتضح ذلك جلياً من المقارنة بين عدد السكان في الدول العربية، وكم وسائل الإعلام المتاحة لهم من جانب، ومقارنة هذه البيانات بمناطق أخرى في العالم.

ويقارب مستوى "جيد" ثلاث منها. وتظهر النتائج أن المستوى الأكاديمي لهيئات التدريس يمثل جانب قوة في المنطقة بينما تمثل كفاية هيئات التدريس المتوافرة، ومكون الرياضيات في المنهاج جوانب ضعف تستحق الاهتمام والمعالجة، شكل 2-2. وليس غريباً والحال كذلك، ألا تتمكن هيئات التدريس المتوافرة عالية التأهيل من نشر وإنتاج المعرفة بكفاءة نتيجة لنقص أعداد أعضائها بالنسبة للطلبة وضعف الإمكانيات المتاحة.

وينتهي التقييم إلى اقتراح ستة مجالات يعتبرها ذات أولوية استراتيجية لتطوير برامج علوم الحاسوب في الوطن العربي، وذلك من خلال تضافر جهود الجامعات مع آليات التعاون والدعم التي توفرها المبادرات والمشاريع والمنابر الإقليمية. هذه المجالات هي: منهجية تصميم وتطوير البرامج والمقررات، دور هيئات الاعتماد الرسمية، تطوير حجم وقدرات هيئات التدريس، تطوير إمكانيات المكتبات والاتصالات، الآليات الداخلية لضمان الجودة، التعاون في توفير المصادر المكتبية التقليدية والإلكترونية، العربية والمعرية (التي تحتاجها البرامج التي تدرس بالعربية وهي تمثل ثلث عدد البرامج حالياً) وذلك بصورة موازية مع تقوية قدرات الطلبة باللغة الإنجليزية. ويدعو التقييم من أجل مواجهة هذه التحديات إلى مرحلة تتسم بالتوسع في الاستثمار والإنفاق على التعليم العالي بصورة ترتبط مباشرة بالأهداف والمؤشرات النوعية.

يمثل المستوى

الأكاديمي لهيئات

التدريس جانب قوة

في المنطقة بينما

تمثل كفاية هيئات

التدريس المتوافرة،

ومكون الرياضيات

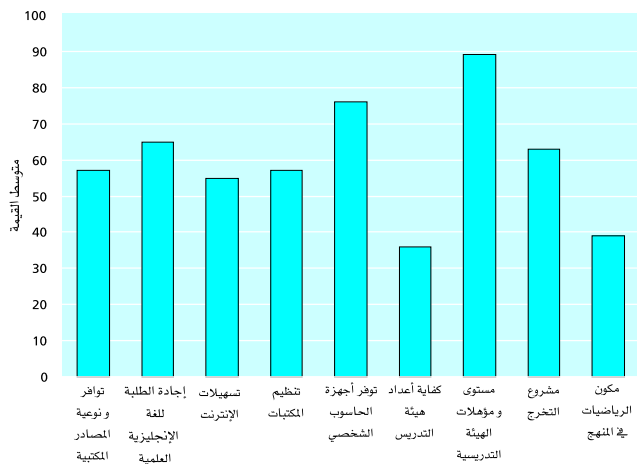
في المنهاج جوانب

ضعف تستحق

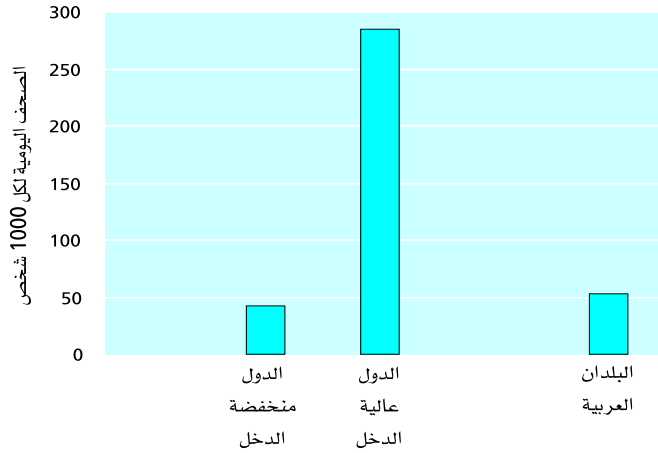
الاهتمام والمعالجة.

شكل 2-2

متوسط قيم معايير التقييم التفصيلية



شكل 2-3: الصحف اليومية لسكان، الدول العربية ومناطق أخرى في العالم، 1998

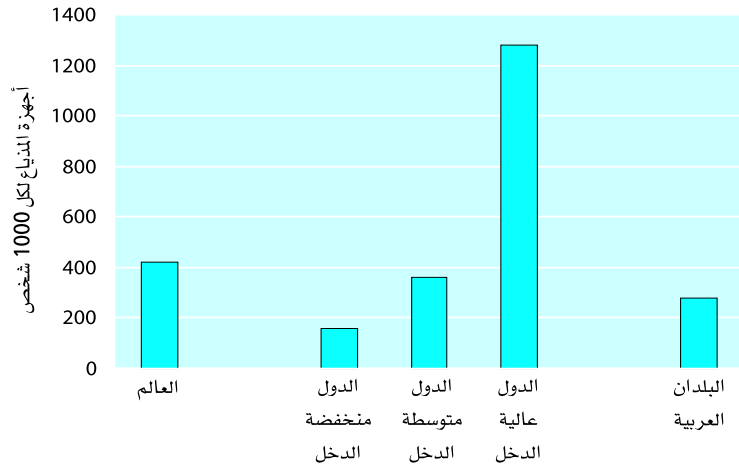


المصدر: البنك الدولي (بالإنجليزية)، 2002.

فالبلدان العربية تتسم، بشكل عام، بانخفاض نسب من وسائل الإعلام (الصحف وأجهزة الراديو والتلفزيون لكل 1000 شخص) مقارنة مع المتوسط العالمي ومتوسط الدول متوسطة الدخل، بل إنه في بعض المجالات ليس أفضل بكثير من الدول منخفضة الدخل. إن هذه البيانات تشير بوضوح إلى ضعف البيئة الإعلامية المحفزة والممكنة للمعرفة في المجتمعات العربية.

فانخفاض عدد الصحف لكل 1000 شخص إلى أقل من 53 في الدول العربية مقارنة مع 285 صحيفة لكل 1000 شخص في الدول المتقدمة يعكس بكل تأكيد حالتين، كلاهما سلبي. الأولى هي أن المواطن العربي لم يخلق بعد طلبا كبيرا على الصحف بسبب انخفاض معدلات القراءة وارتفاع تكلفة الصحف مقارنة بالدخل، والثانية هي أن تراجع مستوى الصحافة العربية واستقلاليتها ومهنتها جعلها غير مرغوبة عند فئات واسعة من القراء العرب.

شكل 2-4: أجهزة المذياع لسكان، الدول العربية ومناطق أخرى في العالم، 2000

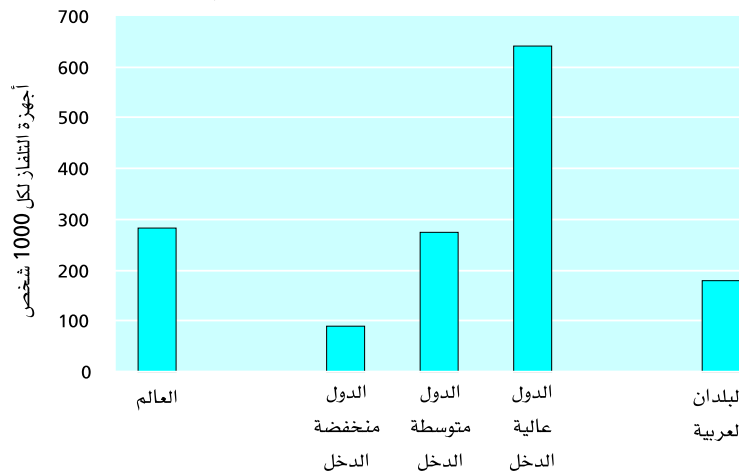


المصدر: البنك الدولي (بالإنجليزية)، 2002.

وما زال توافر أجهزة الراديو والتلفزيون في مجمل البلدان العربية أقل من متوسط الدول متوسطة الدخل ومتوسط العالم ككل.

هناك تباين كبير بين الدول العربية في اقتناء وسائل الإعلام. فيتراوح عدد الصحف لكل 1000 شخص في الدول العربية من صحيفة واحدة في الصومال إلى 374 صحيفة في الكويت متجاوزة بذلك المعدل للدول مرتفعة الدخل. وخلافا لحال انتشار الصحف، فإن أفضل الدول العربية نشرًا لأجهزة الراديو وهي لبنان (678 راديو لكل 1000 شخص) بقيت بعيدة جدا عن معدل الدول مرتفعة الدخل والذي بلغ 1280 راديو لكل 1000 شخص. لكن الحال في مجال انتشار أجهزة التلفزيون في الدول العربية أقرب إلى حال انتشار الصحف، وتكاد عُمان، حيث الانتشار الأوسع لأجهزة التلفزيون في الوطن العربي (563 جهازا لكل 1000 شخص) تقترب من متوسط الدول مرتفعة الدخل وهو 641 جهازا لكل 1000 شخص. لكن الدول العربية متوسطة الدخل بقيت بعيدة عن متوسط انتشار التلفزيون في الدول متوسطة الدخل عالميا والذي بلغ 275 جهازا لكل 1000 شخص. إذ لا يتجاوز عدد أجهزة التلفزيون لكل 1000 شخص في سورية 67 جهازا وفي تونس 198 وفي مصر 189.

شكل 2-5: أجهزة التلفاز لسكان، الدول العربية ومناطق أخرى في العالم، 2000



المصدر: البنك الدولي (بالإنجليزية)، 2002.

ولكن عدد القنوات الفضائية العربية قد زاد ليصل إلى حوالي 120 قناة فضائية تبث عبر القمر الصناعي العربي (عربسات) والقمر

يواجه الإعلاميون العرب صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات حيث تتذرع السلطات غالباً بأمور غامضة مثل الأسرار الرسمية، ومعلومات تمس الأمن القومي. تعاني أغلب الدول العربية من عدم وجود مصادر مستقلة ومتنوعة للمعلومات، ومن اعتمادها بشكل كبير على مصادر المعلومات الأجنبية. ورغم أن كل الدول العربية لديها وكالات للأخبار، إلا أن هذه الوكالات تمتلكها الدول وتوجهها لخدمة سياساتها والدعاية لها، وتعاني أغلبها ضعفاً في إمكاناتها البشرية والمادية والتقنية، فضلاً عن عدم وجود مراسلين لأغلب وسائل الإعلام العربية خارج حدودها.

ومن المهم أن نشير هنا إلى بعض الاستثناءات في الحالة العربية تجسدت في بعض القنوات الفضائية العربية الإخبارية التي استطاع بعضها أن يحقق سبقاً إخبارياً على مستوى العالم حتى أن شبكة CNN الأمريكية نفسها نقلت عنها (قناة الجزيرة الفضائية في تغطيتها لأحداث الحرب في أفغانستان)، كما بدأت بعض القنوات الفضائية أيضاً تهتم بتكوين شبكة لمراسيلها داخل الوطن العربي وخارجه (مثل قناة أبو ظبي، وقناة MBC، وقناة العربية).

تفتقر الدول العربية - بشكل عام - إلى وجود وكالات متخصصة تهتم بالأخبار النوعية كالأخبار الاقتصادية والرياضية والبيئية والصحية وقضايا

الصناعي المصري (نايلسات). وأكثر من 70% من هذه القنوات تابعة رسمياً لحكومات عربية وتبث باللغة العربية، وقليل منها باللغات الأجنبية. وهناك مجموعة من القنوات الفضائية العربية مملوكة لقطاع خاص عربي غير تابعة رسمياً لحكومات أو دول عربية، وهي تبث باللغة العربية من خارج الوطن العربي، وتمثل نحو 15% من مجموع الفضائيات العربية، إلى جانب مجموعة من القنوات الفضائية المملوكة لقطاع خاص عربي تبث باللغة العربية من داخل العالم العربي نفسه تمثل 10% من البث الفضائي العربي. أي أن الفضائيات العربية الرسمية مازالت هي المهيمنة على البث الفضائي العربي.

الإمكانات المتاحة لوسائل الإعلام

يواجه الإعلاميون العرب في معظم الدول العربية - وبدرجات مختلفة - صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والإطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع لمصادر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء، حيث تتذرع السلطات غالباً بأمور غامضة مثل أسرار رسمية، ومعلومات تمس الأمن القومي لمنعهم من ذلك، فضلاً عن قائمة المحظورات كحظر نشر بعض جلسات المحاكم أو بعض القرارات الرسمية أو أي موضوع بدعوى أنه يمس أمن الدولة.

تعاني أغلب الدول العربية من عدم وجود مصادر مستقلة ومتنوعة للمعلومات، ومن اعتمادها بشكل كبير على مصادر المعلومات الأجنبية وخاصة وكالات الأنباء العالمية الغربية. ورغم أن كل الدول العربية لديها وكالات للأخبار، إلا أن هذه الوكالات تمتلكها الدول وتوجهها لخدمة سياساتها والدعاية لها، وتعاني أغلبها ضعفاً في إمكاناتها البشرية والمادية والتقنية، فضلاً عن عدم وجود مراسلين لأغلب وسائل الإعلام العربية خارج حدودها.

ومن المهم أن نشير هنا إلى بعض الاستثناءات في الحالة العربية تجسدت في بعض القنوات الفضائية العربية الإخبارية التي استطاع بعضها أن يحقق سبقاً إخبارياً على مستوى العالم حتى أن شبكة CNN الأمريكية نفسها نقلت عنها (قناة الجزيرة الفضائية في تغطيتها لأحداث الحرب في أفغانستان)، كما بدأت بعض القنوات الفضائية أيضاً تهتم بتكوين شبكة لمراسيلها داخل الوطن العربي وخارجه (مثل قناة أبو ظبي، وقناة MBC، وقناة العربية).

تفتقر الدول العربية - بشكل عام - إلى وجود وكالات متخصصة تهتم بالأخبار النوعية كالأخبار الاقتصادية والرياضية والبيئية والصحية وقضايا

المرأة والوكالات العلمية، رغم أهميتها بل حتميتها في ظل الانفجار المعلوماتي الراهن.

والكثير من المؤسسات الإعلامية العربية ليس لديها مراكز للمعلومات تحتوي مكتبة وأرشيفاً، وحتى تلك التي تمتلك مثل هذه المراكز فهي ما زالت تقليدية لم تواكب الطفرة الضخمة في تكنولوجيا المعلومات رغم أن هذه المراكز غدت ضرورة لكل إعلامي يريد أن يقدم خدمة إعلامية متعمقة لجمهوره تضع الأحداث والأخبار في سياقها العام مما يساعد المواطن على فهمها واستيعابها وتكوين موقف واضح منها.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى بعض مراكز المعلومات المتميزة التي تمتلكها بعض المؤسسات الإعلامية العربية ومنها مؤسسة الأهرام والنهار والبيان والخليج والحياة والشرق الأوسط والتي تواكب باستمرار التطورات المتلاحقة في تقانات المعلومات.

المضامين السائدة

تلعب وسائل الإعلام في مختلف الدول العربية أدواراً متشابهة، وإن تم ذلك بدرجات متفاوتة. وبمراجعة ما تقدمه وسائل الإعلام وما كشفت عنه البحوث تتضح سيطرة المضامين الترفيهية، التي يغلب على بعضها السطحية والتشابه الشديد في المضمون وتؤكد على القيم الاستهلاكية وإهدار قيمة العمل من خلال برامج المسابقات السهلة - التي تستشري بشكل كبير خصوصاً خلال شهر رمضان - والتي تسعى لإشاعة أحلام الشراء السريع بدون مجهود يذكر.

رغم وجود قناتين ثقافتين فضائيتين (النيل الثقافية والتطوير المصريتين)، وقناتين للثقافة الدينية (المجد وإقرأ السعوديتين) إلى جانب عدة قنوات تعليمية مصرية وسعودية، وقناة خاصة للمعلومات (النيل للمعلومات المصرية) وخدمات المعلومات التي تقدمها بعض القنوات التلفزيونية العربية - قبل بدء الإرسال أو بعده، إلا أن التلفزيون العربي - في مجمله - غير قادر على أن يلعب دوراً مؤثراً في نقل الثقافة والتعبير عنها، الأمر الذي أكدته العديد من البحوث.

نجحت بعض القنوات الإخبارية العربية (خاصة محطة العربية والجزيرة الفضائية القطرية وقناة المنار) في تقديم مضمون وشكل جديدين على الشاشات العربية من خلال ديمقراطية الحوار، مما جعل العديد من القنوات العربية الأرضية والفضائية - في إطار المنافسة - تزيد من مساحة التعددية وحرية الرأي وطرح

بعض القضايا التي كان مسكوتاً عنها سياسياً وثقافياً واجتماعياً من خلال برامجها الحوارية، وما يطلق عليه برامج الكلام³، وإن حفل أسلوب بعضها في الطرح والمناقشة بعناصر الإبهام والصراع التمثيلي أكثر من الاهتمام بالجواهر الحقيقي للقضايا المطروحة، وتميز بعضها بالأداء الصاحب.

إلا أن هذا الاتجاه بدأ يؤدي إلى رفع مستوى الوعي بين المشاهدين، وقد يؤدي على المدى البعيد إلى إحداث تغيير في العقلية الإعلامية العربية مما يجعلها تقبل ثقافة التعدد والحوار.

التغطية الإخبارية

تتأثر ثقة المواطن العربي بإعلامه - إلى حد كبير - بمستوى التغطية الإخبارية التي تقدم من خلال وسائل الإعلام المختلفة. ورغم محاولات تطوير الخدمة الإخبارية - نظراً لمنافسة القنوات الفضائية الإخبارية والتطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصال التي حولت العالم إلى قرية كونية إلكترونية وإلى عوالة الإعلام - إلا أن التغطية الإخبارية، وبخاصة الرسمية، في البلاد العربية ما زالت تتسم بما يلي:

● ما زال هناك تركيز على الأخبار الرسمية وأخبار كبار المسؤولين السياسيين وعلى قيم إخبارية معينة فيها الشهرة والغرابة أو الطرافة والصراع، مما يجعل هذه الأخبار تحتل مكان الصدارة في الصحف والإذاعة والتلفزيون وتخصص لها مساحات أو أوقات أكبر وأهم، في مقابل الأخبار التي تهم قطاعات أكبر من المواطنين أو تمس حياتهم اليومية أو تضيف إلى معارفهم العلمية والثقافية.

● رغم ما حدث من انفتاح إعلامي سمح بتناول كل الأحداث عبر وسائل الإعلام الوطنية، إلا أنه ما زالت هناك أخباراً تُحجب أو تُعالج بشكل لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية، سواء بالمبالغة والتحويل أو التهوين ومحاولة التعتيم كما ظهر في اختلاف التغطية التلفزيونية العربية لسقوط بغداد.

● ما زالت التغطية الإخبارية في بعض وسائل الإعلام في بعض الدول العربية تحكمها المصالح الراهنة والاعتبارات الآنية والاهتمامات الجزئية، ومرجعيتها الأساسية هي السلطة الحاكمة.

● يغلب على كثير من التغطيات الإخبارية في

العديد من الصحف والإذاعة والتلفزيون في غالبية الدول العربية طابع السرد والوصف والتقارير والتركيز على الوقائع والحقائق الآنية والجزئية، وتقديمها كأحداث منعزلة دون الاهتمام بالتغطيات التفسيرية والمعمقة التي تضع الحدث في سياقه العام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وإطاره الدلالي، وتعطي له مدلوله وتقدمه كعملية ممتدة ومتطورة وتساعد المواطن على فهم الأحداث وتكوين موقف واضح منها، مما يساعد على تحقيق الوعي وتكوين المعرفة.

سمات الخطاب الإعلامي

كشفت إحدى الدراسات التحليلية لعينات مما تقدمه وسائل الإعلام في العديد من الدول العربية (علي بن شويّل القرني، الخطاب الإعلامي العربي، 1997) وعشرات الدراسات التي أجريت بشكل قطري، عن سمات مشتركة تغلب، مع بعض الاستثناءات، على الخطاب الإعلامي العربي، هي:

● السلطوية؛ حيث تقتحم السلطة الخطاب الإعلامي وتقرض عليه موضوعاته وتوجيهاته وقيمه وحتى تفاصيله واختياراته وتوقيته.

● الأحادية؛ إذ يقوم الخطاب - في الغالب - بتغيب الآخر واستبعاده من المثول أمام الرأي العام.

● الرسمية؛ إذ تقف النسبة الأكبر من المؤسسات الإعلامية العربية في حيرة من أمرها أمام بعض أو معظم الأحداث والمواقف السياسية الطارئة انتظاراً للتوجيهات والتعليمات الرسمية لتتصرف إعلامياً في ضوءها، حتى لو اضطرت إلى إغفال حدث مهم وتجاهله لمدة زمنية تؤثر على علاقة المؤسسة بجمهورها، مما يعكس مزيداً من فقدان الثقة مع وسيلة الإعلام.

● القدسية؛ إذ يحاط الخطاب الإعلامي العربي - في حالات كثيرة - بنوع من القداسة لا تسبغ على الخطاب الإعلامي في مناطق العالم الأخرى. وهي ليست بالضرورة قداسة دينية، ولكنها قداسة الهدف الذي يتضمنه الخطاب أياً كان موضوعه.

ومن الملمات التي تعاني منها الصحافة العربية هذا الصراع المستمر بين "السعي نحو مزيد من الحريات والاستقلالية" و "الحفاظ على المصالح الوطنية". هذا الصراع المضخم قصداً في

نجحت بعض

الفضائيات العربية

بإدخال مضمون

جديد على

الشاشات العربية

من خلال

ديمقراطية الحوار.

تركز التغطية

الإخبارية الرسمية

على أخبار كبار

المسؤولين وتغيب

الآخر.

كثير من الأحوال يجب أن لا يحجب الرؤية عن أن "السعي نحو الحريات والاستقلالية" هو توجه وطني أصيل وإيجابي يحقق في النهاية، وعلى المدى الطويل، "المصالح الوطنية" المطلوب الحفاظ عليها.

البيئة المحيطة بوسائل الإعلام

هناك وضع غير إيجابي بالنسبة للواقع الراهن لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي في الدول العربية في إطار التشريعات المنظمة لذلك. إذ يميل أغلبها إلى تقييد هذه الحرية للحد منها، فضلاً عما تكشف عنه الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية من انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها أو بعدم توفر الضمانات الكافية للصحفيين لممارسة عملهم. فهم يتعرضون في كثير من الدول العربية للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة.

ويسقط بعضهم ضحايا لعمليات الاغتيال والإرهاب، فضلاً عن عمليات الضرب والاعتداءات البدنية ومحاولات التهيب أو الترغيب، والضغط المعنوية. وتحفل التقارير الدورية التي تصدر عن اتحاد الصحفيين العرب ومنظمات حقوق الإنسان القومية أو الدولية بالعديد من هذه الانتهاكات.

وفي مقابل ذلك، هناك بعض الممارسات غير المسؤولة من جانب بعض الصحف والصحفيين، حيث انتشرت صحف الإثارة، التي تعتمد على الجنس والجريمة والمبالغة، في بعض الدول العربية سعياً وراء المزيد من الربح وزيادة توزيعها، وبالتالي حجم إعلاناتها، إلى جانب الانتهاكات المتكررة لحق المواطن في الخصوصية واحترام حياته الخاصة. وتعرض الكثيرون لحمولات افتراء وتشويه سمعتهم من خلال القذف أو السب.

وتعاني وسائل الإعلام من محاولات الحكومات وضع قيود على إصدار الصحف أو إنشاء قنوات تلفزيونية جديدة من خلال شروط تكاد تكون تعجيزية - في بعض الأحيان - مثل المبالغة في حجم رؤوس أموال الشركات التي يسمح لها بتملك الصحف، أو قصر ملكية القنوات التلفزيونية على الفضائيات دون الأرضيات.

ولا ريب في أن الأحداث الجلل التي تتعرض لها المنطقة العربية تفرض على وسائل الإعلام تحديات ضخمة، خاصة وقد أصبح الإعلام سلاحاً مهماً في الصراعات وحتى في الحروب.

كما تأكد في غزو العراق مؤخراً. وقد أسفرت هذه التحديات عن صعود نجم بعض وسائل الإعلام، وبعضها عربي، لتمييزها بالموضوعية والجسارة، وسقوط بعضها، رغم ضخامته، لوصمه بالتحيز السافر لجانب دون آخر. ولكن مجابهة هذه التحديات أسفرت أيضاً عن ضحايا من الإعلاميين، ناهيك عن المضايقات والتعديات الأقل شأنًا، خاصة عندما رغب جانب معتد في التعتيم على أفعاله بإبعاد الإعلاميين عن ساحة أفعاله المشينة. وقد أسقطت قوات الاحتلال الإسرائيلي في أقل من عامين ثمانية من الصحفيين منهم سبعة فلسطينيين، ولحق بهم واحد بريطاني مؤخراً. وفي غزو العراق، سقط إعلامي شبكة الجزيرة "طارق أيوب" ضحية عدوان على مكتب الشبكة.

وسائل الإعلام الأحداث

جوهر المعلوماتية هو تقانات المعلومات من العتاد وشبكات الكمبيوتر وبرمجيات الحاسوب والشبكات ومزودات قواعد البيانات ومحطات الاتصال. ويحقق توافر المعلومات تنمية القدرة على الإفادة منها وترشيد وتنسيق ما يبذل من جهد في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات، وكفالة قاعدة معرفية لحل المشكلات وتوفير البدائل لذلك، ورفع مستوى فعالية وكفاءة النشاطات المجتمعية وضمان القرارات السليمة. فالهدف المنشود من وسائل الإعلام هو الإسهام، مع وسائل أخرى ومؤسسات مجتمعية عدة، في عملية تنوير العقل البشري وترشيد القرارات البشرية.

البنية التحتية للاتصال في الدول العربية

تعد البنية التحتية للاتصالات في أي دولة العمود الفقري الذي يمكن من خلاله الاستفادة من التطبيقات الواسعة لثورة الاتصالات وخاصة الاستفادة من خدمات الوسائط المتعددة. تشمل هذه البنية: خطوط الهاتف والكابلات التلفزيونية، والأقمار الصناعية والألياف الضوئية والحاسبات الإلكترونية وملحقاتها الاتصالية وشبكات المعلومات، والصناعات الثقافية والإعلامية.

شبكة الاتصالات الهاتفية

إن شبكة الاتصالات الهاتفية هي أساس الدخول إلى الطريق السريع للمعلومات، وهي من أهم مؤشرات الوفرة المعلوماتية. قطعت بعض الدول العربية شوطاً لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية في هذا المجال، ولكن تظل السمة العامة محصورة

يتعرض

الصحفيون العرب

للحبس وتغليظ

العقوبات في قضايا

الرأي والنشر،

والإيقاف عن

ممارسة المهنة.

تفرض الأحداث

الجلل التي

تتعرض لها

المنطقة العربية

على وسائل الإعلام

تحديات ضخمة،

خاصة وقد أصبح

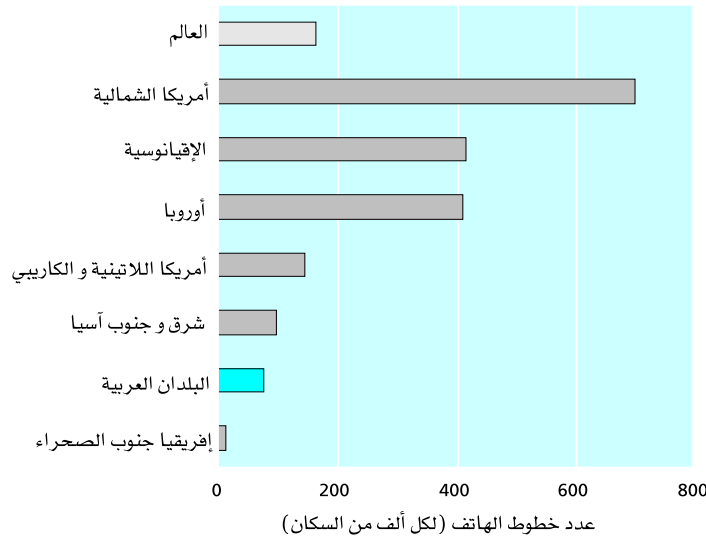
الإعلام سلاحاً

مهماً في الصراعات

وحتى في الحروب.

شكل 2-6

عدد خطوط التليفون الرئيسية (لكل ألف من السكان)*، مناطق العالم، 1990-2000



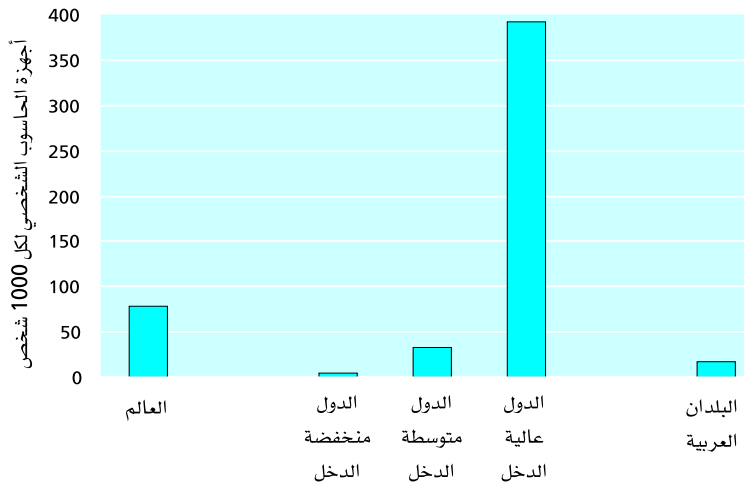
*متوسط العدد في المنطقة محسوب كمتوسط مرجح (بعدد سكان عام 2000) لبيانات خطوط التليفون الرئيسية حسب البلد. من تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002.

عدد البلدان التي توافرت عنها بيانات 173 بلداً (من جملة 179 بلداً) منها 19 عربية.

الوسائط التقنية الجديدة. وهنا تشير الأرقام إلى نقص شديد في حالة البلدان العربية في مجملها، فوجود أقل من 18 حاسوباً لكل 1000 شخص في المنطقة، مقارنة مع المتوسط العالمي وهو 78,3 حاسوب لكل 1000 شخص، بالكاد يعتبر نقطة انطلاق لاستخدام المعلوماتية كأداة لنشر المعرفة ولزيادة الطلب عليها، أو اعتباره بنية تحتية صالحة للولوج في البحر المعقد، لكن المتاح، من شبكات البحث العلمي والجامعات وغيرها مما تعج به اليوم شبكة الإنترنت.

شكل 2-7

أجهزة الحاسوب الشخصي للسكان، الدول العربية ومناطق أخرى في العالم، 2000



المصدر: البنك الدولي (بالإنجليزية)، 2002.

في المؤشرات الأدنى على المستوى العالمي. فلا يتجاوز عدد الخطوط في الدول العربية 109 خطاً لكل ألف نسمة، في حين تصل في الدول المتقدمة إلى 561 خطاً، فلدينا هاتف واحد لكل عشرة من المواطنين العرب، في حين أن هناك خطاً واحداً لكل 1,7 من المواطنين في الدول المتقدمة.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن هناك تحسينات ملموسة على خدمات الاتصالات في الدول العربية، فقد تضاعفت الكثافة الهاتفية في عقد التسعينات من القرن العشرين، واستكملت عدة دول عربية تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية.

توجد أربعة مشروعات عالمية للاتصالات وتقانات المعلومات تساهم فيها معظم الدول العربية لتطوير قطاع المعلومات والاتصالات بها وهي: مشروع الكيبل ويبلغ طوله 300 ألف كيلو متر ويربط بين أكثر من 100 دولة منها 14 دولة عربية، ومشروع كيبل ألياف ضوئية طوله 27 ألف كيلو متر تشارك فيه السعودية ومصر والإمارات والأردن، ومشروع سيمويه 3 الذي دخل الخدمة عام 1999 وتشارك فيه مصر والمغرب وجيبوتي، والمشروع الرابع "أفريكا"، وتشارك فيه كل الدول العربية الأفريقية إضافة إلى المملكة العربية السعودية. ومع هذا تظل هناك مجموعة من المعوقات أهمها عدم القدرة على تلبية احتياجات المواطنين من خطوط الهاتف، وتدني مستوى الخدمة الهاتفية في بعض الدول العربية، وفقاً للإحصائيات الدولية للاتصالات.

تقانات الاتصال

خطت الدول العربية خطوات لا بأس بها في هذا المجال، إذ أصبحت نسبة كبيرة من شبكات الاتصالات في الدول العربية تعمل بالطرق الرقمية. وقد قطعت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات سريعة في مجال تقانات المعلومات من خلال إنشاء مدينة دبي للإنترنت عام 1999، وهي مجتمع إلكتروني متكامل للأعمال والبحوث والتطوير. إضافة إلى ذلك، كان تأسيس مدينة دبي للإعلام محطة هامة على طريق توفير البنية التحتية لإعلام عربي متطور جذب إليها حتى الآن عدداً من أهم محطات التلفزيون العربية والدولية منها تلفزيون "العربية" وتلفزيون الشرق الأوسط وشبكة CNN وتلفزيون رويترز.

ويعد توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقانات المعلومات عبر

الخطوط المستخدمة ورسوم الاشتراك. وهناك مبادرات عدة لمواجهة هذه المشكلات منها قيام عدة دول عربية بتخفيض رسوم الاشتراك وأسعار استخدام الهاتف. كما تمت عدة مبادرات لنشر تعليم مهارات استخدام الحاسوب كمدخل ضروري للتعامل مع الإنترنت وتعميم تدريبها في المدارس والجامعات.

تحديات تواجه وسائط الإعلام العربية

من العرض التحليلي والتقييمي السابق للواقع الإعلامي الراهن وما يقدمه في نقل المعرفة وحفز اكتسابها، سواء بالنسبة لوسائل الإعلام العربية التقليدية (الصحف، الراديو، التلفزيون) أو وسائط الإعلام المستحدثة (الإنترنت)، يمكن أن ننهي إلى القول بأن وسائل الإعلام العربية بأوضاعها الراهنة كماً ونوعاً تواجه عدداً من معوقات نشر المعرفة، خاصة في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في تقانات الاتصال والمعلومات وتلك الطفرة الرهيبة والانفجار المعلوماتي الذي يشهده عالمنا المعاصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويمكن أن نوجز ذلك على النحو التالي:

● لم يتحقق للناس في الدول العربية النفاذ إلى وسائل الإعلام بالقدر الكافي مقارنة بالمعدلات العالمية وبدول أخرى في المنطقة، وقياساً لعدد سكان العالم العربي.

● لم يتحقق للناس في الدول العربية الانتفاع بما تقدمه هذه الوسائل بالتنوع المطلوبة وبالتوازن والعدالة اللازمين.

● لم يتحقق للناس في الدول العربية المشاركة في وسائل الإعلام بالصورة المأمولة كفاعلين إيجابيين وليس كمتلقين سلبيين.

تتشابه السياسات الاتصالية والإعلامية في العديد من الدول العربية إلى حد كبير، وذلك من حيث التأكيد على دمج الإعلام في مؤسسات السلطة السياسية ورموزها، وتوظيف الإعلام سياسياً ودعائياً وترفيهياً على حساب وظائف الإعلام الأخرى. تتشابه الدول العربية أيضاً في العديد من أوجه القصور والتضارب، منها العشوائية وغياب التخطيط في حالات كثيرة، والافتقار إلى المعلومات والوثائق والبحوث. وهناك أيضاً مركزية شديدة في عمل وسائل الإعلام في معظم الدول العربية عدا حالات استثنائية بدأت حديثاً بالاهتمام بالعمل الإعلامي خارج العواصم والمدن الكبرى. هناك أيضاً غياب للمعرفة المتعمقة بالجمهور ومدى مشاركتهم في

وبالنسبة للاتصالات بالأقمار الصناعية، هناك القمر الصناعي المصري "نايل سات"، وهو قمر رقمي خصص لأغراض الإعلام، وقريباً سيكون هناك قمر صناعي عربي هو أول أقمار الجيل الثالث من "عربسات" يعمل بالنظام الرقمي، إلى جانب القمر ثريا المخصص للاتصالات، مما يحقق مجموعة من المزايا في مجال البث المعلوماتي منها النشر والانتشار الواسع للمعلومات والمعارف والعلوم وتوفير المعلومات لطالبيها فوراً وبتكلفة زهيدة، وتحسين نوعية بث المعلومات وجودة الإرسال والاستقبال والتبادل.

النفاد لوسائل الإعلام الأحدث

تشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية وصل في العام 2001 إلى 4,2 مليون شخص يشكلون 1,6% من سكان الوطن العربي، مقارنة بأقل من 1% فقط في العام السابق وهي زيادة محسوسة رغم أن انتشار الإنترنت في البلدان العربية مازال محدوداً في السياق المقارن.

ويرجع انخفاض عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية لعدة أسباب، أهمها ضعف مستوى المعرفة بالحواسيب والإنترنت، وارتفاع أسعار

عدد مستخدمي

الإنترنت ما زال

محدوداً بسبب

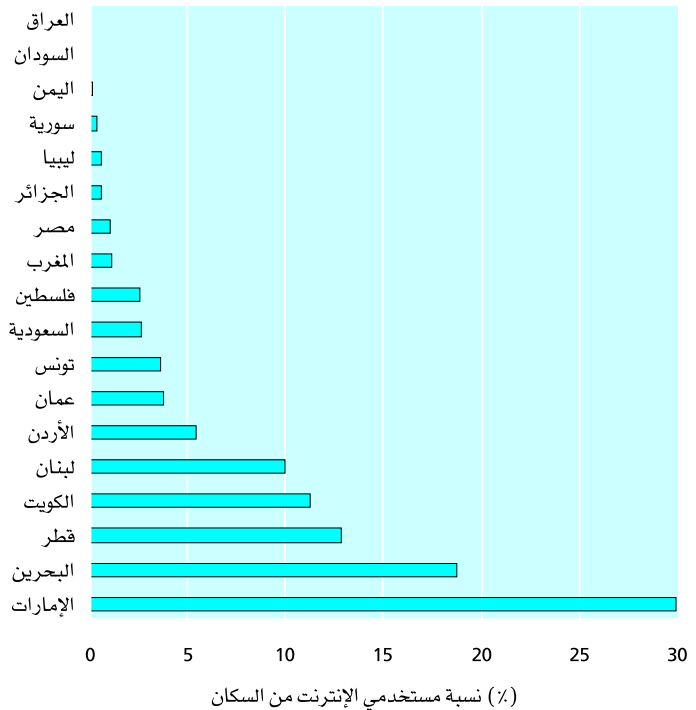
ضعف مستوى

المعرفة بالحواسيب

وارتفاع التكلفة.

شكل 8-2

مدى انتشار الإنترنت في البلدان العربية: نسبة المستخدمين من السكان، 2001



المصدر: مركز بحوث أسواق العالم (بالإنجليزية)، 2002.

النشاط الإعلامي والاتصالي في مجتمعاتهم.

ما زال نمط ملكية الدولة لوسائل الاتصال هو السائد، خاصة فيما يتعلق بملكية الإذاعة والتلفزيون، عدا لبنان، التي تديرها غالباً من خلال مؤسسات خاصة، في حين تتنوع أنماط ملكية الصحف بين ملكية الدولة والملكية المختلطة. كما تسمح بعض الدول العربية بصدور صحف حزبية أو مستقلة مثل مصر وتونس والمغرب ولبنان. إلا أن هناك ضوابط وقيوداً على إصدار تلك الصحف خاصة بالنسبة للأفراد، مما دفع بعض الأفراد والجماعات لإصدار صحف عربية من دول أجنبية كالمملكة المتحدة وقبرص وفرنسا.

أتاحت ثورة تقانات الاتصال لبعض الأفراد والشركات إنشاء قنوات عربية فضائية خاصة من دول أجنبية، كما سمحت مصر مؤخراً بإنشاء قنوات فضائية مصرية خاصة من الداخل. ولكن أوضاع ملكية وسائل الإعلام في الدول العربية تثير تساؤلات عديدة حول الفرص الحقيقية التي يمكن أن تتيحها هذه الأوضاع للمواطنين العرب لممارسة حقهم في إصدار الصحف والحصول على المعلومات والتعبير عن الآراء والأفكار ومراقبة مؤسسات الحكم، وفي تحقيق تعددية حقيقية تؤدي إلى التنوع في مضامين الإعلام كشرط أساسي لتحقيق الحق في المعرفة.

وقد طرحت العولمة نقاشاً حول مفهوم السيادة الإعلامية للدولة، ومدى قدرة الحكومات على الاستمرار في فرض هيمنتها. ومثل هذا التحول قد يدعم حرية الإعلام وحق المواطنين في الاتصال، إلا أن هناك تخوفاً من أن تراجع دور الدولة قد يأتي لصالح تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، مما يثير بعض المخاوف حول استقلالية النظام الإعلامي العربي. كما أن احتكار الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات لإنتاج وتسويق التقانات الاتصالية، يعد عائقاً رئيسياً أمام محاولات امتلاك تقانات الاتصال في الدول العربية.

وتقوم حاجة ملحة لتعاون عربي مشترك للارتفاع بمستوى أداء وسائل الإعلام في نقل المعرفة. إن وسائل الإعلام العربية بأوضاعها الراهنة، كما ونوعاً، لا تستطيع القيام بدورها المنشود في نشر المعرفة في ظل التطورات السريعة في تقانات الاتصال والمعلومات.

بدايات إعلام حر يمكن أن يمهد لانفتاح سياسي

شهد العامان الأخيران حركة ملموسة في الحياة

الإعلامية العربية تشكل تغيراً مهماً عما كان عليه الواقع الإعلامي في العقود الماضية، وإن كانت تلك الحركة لم تؤسس بعد لبيئة إعلامية جديدة تعكس واقعاً سياسياً ومعرفياً متطوراً. ومع ذلك، فإن المراقب لحال وسائل الإعلام العربية لابد وأن يقر بوجود روح جديدة، لعلها تكون مدخلا من المداخل إلى مجتمع المعرفة المأمول.

فرغم استمرار هيمنة الإعلام الرسمي ذو الرأي الواحد على الساحة الإعلامية، انعكاساً لهيمنة الرأي السياسي الواحد، دخلت الصحافة العربية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة لصحف ووسائل إعلام تتمتع لحقب طويلة باحتكار القارئ العربي. فها هي صحف عربية تصدر خارج الوطن، كالحياة والشرق الأوسط والقدس العربي، وبعضها داخل الوطن، ومنها على سبيل المثال، النهار والسفير والخليج والبيان، تنتج صحافة ذات مستوى مهني راق نسبياً وتتمتع بهامش أوسع بكثير من الصحافة الرسمية. وهي بهذه المزايا وبقدراتها المالية - التي تعتبر في الوقت نفسه مصدر تقييد لها- تجذب كثيراً من خيرة الكتاب العرب.

ولم يعد بوسع الكثير من الصحافة الرسمية أن تتجاهل هذه المنافسة التي استطاعت أن تخترق الحدود وحواجز الرقيب مستخدمة الإنترنت وسيلة للوصول إلى حيث لا يستطيع الورق الوصول. فظهرت في الدول العربية صحف جديدة تحاول أن تجد لها موطئ قدم. وشهدت الفترة الماضية تغيرات نوعية في الصحف الرسمية، أولاً في الشكل والإخراج ومؤخراً حتى في هوامش الحريات وانفتاح نسبي على الحوار وعمق التحليل وبعض الانتباه إلى دقة التحقيق. بل إن بعض الصحف فتحت منابر للحوار عبر مواقع بنتها على الإنترنت، كمنتدى الحوار الذي أقامته صحيفتا تشرين السورية والاتحاد الإماراتية، وغيرهما.

ولم تقتصر هذه التحولات على الصحافة المكتوبة، بل كان العامان الماضيان عامي التغيير التلفزيوني بامتياز. فها هي قنوات عربية خاصة تتمكن من منافسة أعتى المؤسسات التلفزيونية العالمية في السبق على الخبر والصورة، كما ظهر بوضوح أثناء الغزو الأميركي البريطاني للعراق، وتبث روحاً جديدة في الشاشات العربية، ساهمت في جعل قنوات فضائية عربية، كثير منها حكومي رسمي، مثل محطة أبو ظبي وقناة النيل للأخبار وقنوات رسمية في المغرب العربي، وغيرها، تنحو نحو خلق رداء الرتابة وكسر قيود الرأي الواحد. ولا ريب أن الشاشات العربية استطاعت كسر احتكار الكبار للصورة والخبر، بل إن المحللين

دخلت الصحافة

العربية مرحلة

جديدة تتميز

بعنصر المنافسة

لصحف ووسائل

إعلام تتمتع

لحقب طويلة

باحتكار القارئ

العربي.

استطاعت قنوات

عربية خاصة أن

تنافس أعتى

المؤسسات

التلفزيونية

العالمية في السبق

على الخبر

والصورة.

تحريرياً أو شفهيًا، بهدف معرّفه علمي وثقافي. والتحدي الذي تواجهه البلدان العربية هو كيف تصبح الترجمة رصيّدًا استثمارياً وإبداعاً بما تضيفه وتهيه من فرص لتجديد البنية الذهنية للفرد وللمجتمع، وما تهيه من قيمة جديدة وفكر جديد للمجتمع وطاقة جديدة للمتكمين واطراد عملية التنمية. كما توفر الترجمة فرصاً جديدة للاستيعاب والعطاء في إطار المشاركة المعرفية الكوكبية عبر شبكة الاتصالات الكوكبية التي هيأتها ثقافة الاتصالات، وللتأثير المتبادل، دون الاقتصار على التأثير السلبي حين يجف نبع العطاء.

وتطمح كل البلدان المتقدمة والناهضة إلى استيعاب الكم المتزايد من المعلومات من مصادر المنشأ عن لغته الأصلية. وتمثل اللغة الإنجليزية قرابة 85% من جملة الرصيّد المعرفي في العالم. وتبدي الدول المتقدمة والناهضة اهتماماً كبيراً بنقل المعرفة وبالترجمة من شتى مصادرها؛ ولا تقتصر الجهود على الجديد والحديث من المعارف بل وأيضاً القديم والتراثي، ليكون البلد المعني موسوعة ومرجعاً كتبك معلومات ومصطلحات. وظهرت شركات تخصصت في الترجمة علاوة على جهود المؤسسات الرسمية، مثال ذلك شركة بريطانية تحمل اسم "Wordbank" ويعمل لديها وحدها 550 مترجماً محترفاً. وتقدر مجلة نيوزويك تكلفة الترجمة عام 1989 بمبلغ 20 مليار دولار. ويصدر العالم سنوياً أكثر من مائة ألف عنوان مترجم. وجاوزت جملة الإصدارات تآليفاً وترجمة 830,000 عنوان سنوياً.

وجدير بالذكر أن اليابان مع مطلع نهضتها في عصر الميجي حرصت على نقل جميع المعارف العلمية والثقافية إلى اليابانية علاوة على إيفاد البعث من الطلاب النابهين لتحصيل علوم الغرب المتقدم والعودة إلى اليابان. وعقدت اليابان اتفاقات مع كبرى دور النشر العالمية لإصدار طبعة باللغة اليابانية من إصداراتها العلمية حال صدورها بلغتها الأصلية. ويقدر عدد العناوين المترجمة آنذاك 1700 عنوان سنوياً. وتترجم اليابان سنوياً الآن 30 مليون صفحة.

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون هي بنك المعلومات الكوكبي والمرجع. وعلى الرغم من أن قرابة 85% من الإنتاج العلمي العالمي باللغة الإنجليزية، إلا أننا نجد الولايات المتحدة حريصة على ترجمة المنشورات العلمية، علاوة على ترجمة الرصيّد الثقافي لحضارات العالم.

يكادون يستنتجون انه إذا كان التحالف قد انتصر في المعركة العسكرية في العراق فان العرب ربما قد انتصروا في المعركة الإعلامية، مع الأمل في أن يكون ذلك تأسيساً لدور أكبر للعدسة العربية في رؤية العالم.

ولم يستطع الإعلام العربي خلال الفترة القصيرة الماضية أن يثبت أقدامه فقط، رغم أن البيئة السياسية المحيطة به لم تكن الأكثر مواءمة لذلك، بل وأيضاً أن يدخل إلى مجال المعلومات والمعرفة الأوسع من خلال تطوير مراكز المعلومات والتوثيق على غرار مراكز الأهرام والنهار والخليج والبيان والحياة والشرق الأوسط وأخرى قيد التأسيس، مما يتيح للباحث العربي فرصاً لم تكن متاحة من قبل للاستفادة من ثورة المعلومات والحاسوب.

ومن الظواهر الإعلامية العربية، خلال المرحلة الأخيرة، ظهور صحف الإنترنت العربية. وهي منبر هام للتعبير عن الرأي وإتاحة المجال للكتاب الشباب للتعريف عن أنفسهم. بل إن بعضها يلعب دوراً إيجابياً في الساحة الدولية للتعريف بالقضايا العربية من خلال قدرته العالية على التواصل مع شبيهاته التي تقودها جمعيات غير حكومية عالمية تعي عمق العلاقة بين قضاياها وما يحدث في المنطقة العربية. لكن بعض هذه الصحف والمنابر الجديدة مازالت تعاني من مشكلة المصادقية وغياب الأطر المنظمة لها للتمييز بين الزيد وبين ما ينفع الناس ويبقى في الأرض.

والأمل معقود على أن تشكل هذه البدايات، يدفعها رأي عام متعطش لما هو مختلف ونخب مثقفة تسعى حثيثاً لمضمون إعلامي متطور وتعددي، انطلاق دائرة خيرة من توسع الهامش السياسي وتطور نوعية الإعلام العربي، بما يؤكد العلاقة بين الحكم الصالح وبناء مجتمع المعرفة من منظور الالتزام بالمصالح العامة المنتق عليها للأمة. ومن أهم مزايا هذه الحركة الإعلامية أنها تعتمد اللغة العربية وتخطب بالتالي الشريحة الأوسع من المواطنين العرب، بعد أن كانت الصحف العربية الناطقة بلغات أجنبية تتمتع بالفعل بهوامش أوسع بكثير من شقيقاتها المكتوبة بالعربية، والتي تميز بعضها مثل "الأهرام ويكلي" في القاهرة و"الدائلي ستار" و"لوريان لو جور" في بيروت، و"جالف نيوز" في الإمارات.

الترجمة

الترجمة التماس معرفة وتفاعل حضاري عن طريق النقل البشري أو الآلي من لغة إلى لغة

إذا كان التحالف

قد انتصر في

المعركة العسكرية

في العراق فان

العرب ربما قد

انتصروا في المعركة

الإعلامية، مع

الأمل في أن يكون

ذلك تأسيساً لدور

أكبر للعدسة

العربية في رؤية

العالم.

من أهم مزايا

الحركة الإعلامية

الجديدة أنها

تعتمد اللغة

العربية وتخطب

بالتالي الشريحة

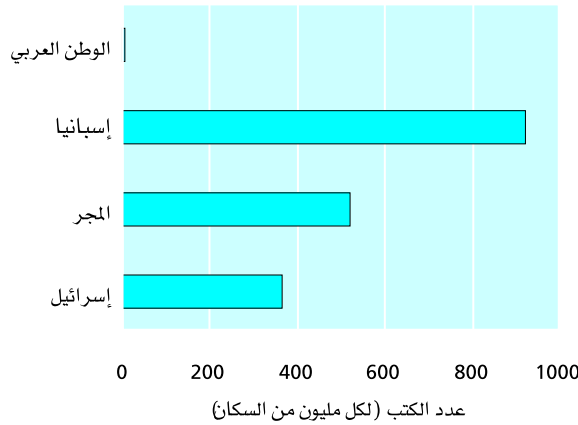
الأوسع من

المواطنين العرب.

واقع الترجمة

شكل 2-9

عدد الكتب المترجمة في الوطن العربي (لكل مليون من السكان)
مقارنة بعدد من الدول، 1981-1985



المصدر: اليونيسكو (بالإنجليزية)، 1995 .

تبدو الترجمة بالنسبة للمجتمعات العربية تحدياً ثقيل الوطأة ومطلباً حيويًا يستلزم تنظيم وتخطيط الجهود على الصعيد العربي كله في إطار استراتيجية عربية متكاملة وطموحة.

بدأ تاريخ الترجمة في العصر الحديث انطلاقاً من مصر ولبنان، مع اختلاف الحوافز والدوافع والمسار. بدأت في لبنان ضمن جهود المحافظة على اللغة العربية ضد حركة التتريك العثمانية، وبدأت الترجمة في مصر في عهد محمد علي وأخذت صورة تيار اجتماعي نشط. واستطاع الشيخ رفاعه الطهطاوي أن يجعل الترجمة مؤسسة اجتماعية تسهم في إنجاز مشروع قومي اجتماعي لتحقيق نهضة في العلوم والصناعات. ولكن النشاط تعثر وانحسر بعد أن انتكست النهضة.

لم تستفد البلدان العربية من دروس الماضي، وتشهد حالياً حالة من الركود والفوضى في مجال الترجمة. فرغم ازدياد عدد الكتب المترجمة من حوالي 175 عنواناً في السنة خلال الفترة 1970-1975 إلى ما يقرب من 330 كتاباً، وهو خمس ما تترجمه اليونان مثلاً، يقدر الإجمالي التراكمي للكتب المترجمة منذ عصر المأمون حتى الآن بحوالي 10000 كتاب⁴ وهو يوازي ما تترجمه أسبانيا في عام واحد (شوقي جلال، 1999، 78). ويتأكد هذا التفاوت من بيانات النصف الأول من الثمانينيات، في شكل 2-9، حيث كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون من السكان في الوطن العربي في هذه السنوات الخمسة 4,4 كتاباً (أي أقل من كتاب واحد في السنة لكل مليون من السكان)، بينما بلغ 519 كتاباً في المجر و920 كتاباً في أسبانيا لكل مليون من السكان.

المنظمة العربية للترجمة

الإطار 2-5

فهم النص. وهي، في ذلك، تطمح إلى أن يطمئن الباحثون والطلاب إلى الترجمة فيعتمدها، تجاوزاً للحذر المبرر والمعهود تجاه الترجمة السائدة، لا سيما تلك التي تدفعها إلى الانتشار نزعة تجارية.

تأسست في العام 1999 المنظمة العربية للترجمة كمنظمة دولية متخصصة، غير حكومية، مستقلة، ولا تهدف للربح، مركزها بيروت.

وإن ما تختاره المنظمة للترجمة لا يحدده غير ما ترى فيه من سدّ لفرغات لا يكتمل بدونها نفع معرفي. وهو حصيلة استشارة واسعة لرصد الآراء والمقترحات، على صعيد عربي، مروراً بسبعة لجان متخصصة: أصول المعرفة العلمية، الثقافة العلمية المعاصرة، الفلسفة، العلوم الإنسانية والاجتماعية، التقنيات والعلوم التطبيقية، الآداب والفنون، اللسانيات والمعاجم.

من أهداف المنظمة تحقيق قفزة نوعية وكمية في حجم نشاط الترجمة إلى اللغة العربية ومنها في مختلف مجالات المعرفة والفكر، والمساهمة في إدخال العلوم في الثقافة العربية المعاصرة وفي تشييط الطلب على الكتاب المترجم، ووضع خطة للنهوض بأعمال الترجمة في الوطن العربي وتشييط الجهد فيها.

تعتمد المنظمة مفهوم "الترجمة-البحث" الذي يتضمن الجهد العلمي في نقل المعارف، نقلاً دقيقاً، مسنوداً بالبحث في المصطلحات وبالقدمات والهوامش الشارحة المفيدة في

المصدر: المدير العام، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

مهمة ولا يؤسس عليها علم نافع. أما العنصر الأهم الذي يتحكم في جدوى الكتب المترجمة فهو غياب سياسات واضحة وخطط مدروسة تنظم عملية اختيار الكتب للترجمة بحيث تلبى حاجات البحث العلمي في الوطن العربي، وتصبح عنصراً فاعلاً في نهضة معرفية عربية.

أما من ناحية المستوى العلمي لتلك الترجمات، فلا توجد بيانات إحصائية دقيقة نسترشد بها. إلا أنه من المؤكد وجود نقص بيّن في ترجمة كتب أساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم أخرى، مع توافر عناوين ليست

يتبين من هذا الفصل أن عملية نشر المعرفة تعترضها صعوبات عديدة في البلدان العربية من أهمها غياب الرؤية الاستراتيجية التي تعمل على إرساء قواعد متينة في مجالات نشر المعرفة (التعليم، الإعلام والترجمة) بحيث تصبح هذه المجالات فعالة ومؤثرة في تهيئة المناخ الثقافي والعلمي لإنتاج المعرفة. ويمكن القول إن الاهتمام الواعي بعنصري النوعية والتميز في مجالات نشر المعرفة المختلفة، أي التعليم والإعلام والترجمة، هو المفتاح الحقيقي لإرساء أسس مجتمع المعرفة في البلدان العربية. ونناقش في الفصل التالي المستوى الأرقى من اكتساب المعرفة، أي إنتاجها.

4 عشرة آلاف، وقد ورد هذا الرقم، خطأ، في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 على أنه مائة ألف.